اسباع الالف وبلث سبع الالف عندالي حسنه وعندها اضرب الاول باربعه اتباع الالف الاول
والثاني باربعه اتباع الالف الاول وبلثي الالف الاخر بما يليه ان بلث الاول للموصى له الاول والثاني
له الثاني بلث ما بقي بسنه وبلث الالف الاخر يحتاج الي حساب له بلث وتلثيه بلث وتاوله تسعه
محصلنا كل الالف تسعه فاخذ ثلثه فتضم الباقي الي الالف الثاني فصار خمسه عشر بلاثه للموصى له
الثاني وذلك خمسه اسهم من الالف الاول وبلاثه من الالف الثاني لان المالين كانا اثنين سواء
ثم ياخذ منهما بكون كل مال بلثه فبقي عشره اربعه من الاول وسته من الثاني فيقسم بلث ذلك
وهو بلاثه وبلث علي ما بقي من حفظها وقد كان من الاول ٢ الف وهي تسعه اسهم وقد اخذ منه ذلك
واستحق ورثه ذلك سهمان بالوصيه الباسه فبقي حفظه ٢ اربعه واما الموصى له الثاني فقد اوصي بالالف
الثاني وذلك تسعه وقد اخذ من ذلك بلاثه اسهم فبقي ورثه ذلك ستة وقد اوصي له بما بقي من الالف الاول
بعد اللث وذلك ستة وصل اليه سهمان فبقي من ذلك اربعه فذلك عشره اسهم فيقسم بلث العشره
الباقيه بينهما علي هذا اضرب الاول باربعه اتباع الالف الاول وبضرب الثاني باربعه اتباع الالف
وتلي الاخر في قولها واما عداي حسنه فان بلث العشره يقسم بينهما علي حفظه وبلث يضرب
الاول بسبع الالف والثاني بلاثه اتباعه وبلث سته لان حق الاول سبع ٢ اربعه لما بينا ان
الثاني وجب له الحق ٢ هذه الاربعه انصالما بيانا انه موصى له بما بقي من الالف الاول وهو سته وقد
اخذ سهمين والعمه نازعه عنده فيما بعد انا نعتبر الاربعه بنصيب لانتزاعها منها
والثاني وحق الثاني عشره اربعه من الاول وسته من الثاني الان حقه ٢ الاربعه عاد الي ورثه
للزاحمه فبقي حقه في يمانيه وهو لا يتحمل الضرب بالثلث من ثلث مال المخبر عنه وذلك بلثه وتلثا هذا
ماله عشر اسهم الف وتسع الف فيضرب الثاني بثلث ذلك بلاثه وبلث فيقسم بلث العشره بينهما علي
وان اوصي لرجل بعبد وهو ثلث ماله فمطلت به فمطلت به خطا بعد موته قبل قبوله ثم مات بعد موت العداو
قبله فله ارشه في ماله ان لم يمت او قيمته علي عاقلته ان مات لان التملك يرجع الموصي فيفيت
عبد قوله مستندا ان لم يرجع من الثلث واجبر وان لم يحز فسمت القيمه بين الموصى له والورثه
اثلاثا ثلثها للموصى له وثلثاها للورثه لبيان القيمه مقام العبد ولو كان العبد قائما لكان الثلثان
سهم فكذا القيمه ولو قطعت يد العبد في حياة الموصي فمات الموصي ثم مات العبد فارش اليد

للورثه لان الملك للموصى له بسبب عند الموت فلا يطرح في اليد المتصله في حياة الموصي وقيمته مقطوعا
للموصى له ان خرج من الثلث او اجاز وا وقتل بعد موته لان الملك سبب بالقتل وحين الموت والقيمه
قائمه مقامه وان لم يعمل فالعبد للورثه وان اوصي ببعتوق عبد من ثلث ماله فاسترى الموصي
عبدا بثلثي ماله وهو الثلث فاعتقه ثم ظهر علي الميت دين سناه صح الوصي وعتق الوصي لانه ظهر
انه مامور بالشراء بماله وقد خالف امر الميت فصار مشتريا لنفسه وتوقف العاجي او امينه
لا يعتق ولا يصح لانه يتصرف بحكم النظر والشراء فالمصلحه فيعود علي الميت ولا ينفذ الاعتاق
لعدم الامر والولاء وان اوصي بثلث لفلان ينفق عليه كل شهر بدا او بخ كل سنه بكدا او يعتق عنه
كل سنه رقبه محمل وان اوصي ان ينفق علي بكر كل شهر بكدا ما عاش واوصي لزيد بثلث ماله واجنبين
نعم علي سنة اسهم سهم للموصى له بالثلث وهو في حمسه للاخر يسعق عليه كل شهر ما عاش عند الحسنه
لان الاول كالموصى له بكل المال فيكون له الثلثان بلا منازعه وفي الثلث بينهما وان لم يجز وافتسم
الثلث بينهما صار عبدا لان الوصيه متي وقعت بالكثر من الثلث رد الي الثلث عنده لانه المحل
وعندهما ان اجاز وا نعم علي اربعه والاقسم الثلث علي اربعه لما عرف فان مات بكر كمل لزيد
لان النقصان بالمزاحمه وقد زالت المزاحمه وان اوصي لانسان بان ينفق عليهما عمره كل شهر
ما عاشا بالغط واحد او زاد فعال علي ولدان حمسه وعلي ولدان حمسه وسلم لزيد فهما كواحد
فيقسم علي الاحياء علي سنة عنده وعلي اربعه عندها وعند عدم الاحياء اربا عا عندها ونصفا عنده
لان الوصيه واحده لا تحتلف باحتلاف عدد الموصى له ولو كرر لفظ الوصيه فظ موصى له بكله
وقسم علي سبعه في الحال وعلي بلاثه في الثلث اي لو قال اوصيت لفلان بثلث مالي واوصيت لفلان
بان يعتق عليه حمسه دراهم كل شهر ما عاش واوصيت لفلان واوصي لفلان بان يعتق عليه حمسه دراهم
كل شهر ما عاش فان اجاز الورثه قسم المال علي سبعه عند الحسنه للموصي بالثلث سهم ولكل
واحد من الاخر بن اربعه لان ما زاد علي الثلث سلم لصاحب السبعه لان كل واحد منهما سمر للموصى
كل المال فبقي الثلث وكل واحد منهم بانفراده فيقسم الثلث هكذا واذا صار الثلث بلاثه صار
الثلثان سته للموصى لهما بالسعه بلا منازعه وبلاثه سهم وعندهما يقسم بطريق العول
فصاحب الثلث بضرب بثلث المال وهو سهم وكل واحد وصاحب السبعه بضرب بكل المال وذلك بضعه